مجتمع

تضرر آلاف الأطفال في أفغانستان من الفيضانات

قالت منظمة الأمم المتحدة للطفولة «يونيسف»، الاثنين، إن عشرات الآلاف من أطفال أفغانستان «ما زالوا متضررين من الفيضانات»، لا سيما في مناطق الشمال والغرب. وتسببت الفيضانات في إحداث دمار هائل في عدة مناطق، ما أسفر عن مقتل مئات الأشخاص، وتدمير ممتلكات ومحاصيل. وأكدت «يونيسف» أن هذا الطقس يحمل كل السمات المميزة لـ«أزمة مناخية متصاعدة»، حيث تعرضت بعض المناطق المتضررة للجفاف العام الماضي. وأفاد برنامج الأغذية العالمي بأن الفيضانات تركت عشرات الآلاف بلا منازل ولا مصدر رزق. (أسوشييتد برس)

غواتيمالا تستعيد سجناً سيطر عليه أفراد عصابة

قامت شرطة غواتيمالا، الأحد، بنقل أفراد عصابة من سجن، حيث كانوا يشغّلون مركز اتصال لأغراض إجرامية، وتربية الدجاج مع إطلالة على بحيرة مليئة بالتماسيح. وقال مسؤولون إن نحو 400 شرطي شاركوا في عملية نقل 225 عضواً من عصابة «باريو 18» من سجن «إل إنفييرنيتو» (الجحيم الصغير)، حيث كانوا يتمتعون بوسائل الرفاهية مثل أجهزة التلفزيون والثلاجات، وحتى تربية الدجاج. وأعلن وزير الداخلية، فرانسيسكو خيمينيس، أن «السجن ينتمي مرة أخرى إلى البلاد»، وتعهد بإعادة بنائه ليكون «سجناً حقيقياً». (فرانس برس)

«أونروا»: تهجير مليون شخص من رفح

قالت وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا»، الاثنين، إن التهجير القسري دفع أكثر من مليون شخص إلى الفرار من مدينة رفح. وأكدت أن «آلاف الأسر لجأت إلى العيش في منشآت متضررة ومدمرة في مدينة خانيونس، حيث تقدم الوكالة خدمات أساسية على الرغم من التحديات المتزايدة»، وأن «الأوضاع لا يمكن وصفها» من شدة السوء. وتتعرض الوكالة الأممية منذ بداية العدوان لتهديدات إسرائيلية تهدف إلى إنهاء عملها، من بينها اتهام عدد من موظفيها بالمشاركة في عملية طوفان الأقصى، رغم عدم استطاعة سلطات الاحتلال إثبات تلك المزاعم. وذكرت منظمات إغاثة دولية أن نحو مليون ونصف المليون فلسطيني كانوا يعيشون في مدينة رفح في أقصى جنوب قطاع غزة الذي يتعرض لعدوان إسرائيلي متواصل، وفرّ أكثرهم إلى أجزاء أخرى من القطاع بحثاً عن الأمان. ومنذ أوائل مايو/أيار الماضي، ينفذ الجيش الإسرائيلي ما يقول إنها عملية محدودة في رفح لتفكيك البنية الأساسية التي تستخدمها حركة حماس التي تدير القطاع. وأصدر جيش الاحتلال الإسرائيلي أوامر للمدنيين بالانتقال إلى ما قال إنه «منطقة إنسانية موسعة» على بعد حوالي 20 كيلومتراً. وقال كثير من الفلسطينيين، الذين تنقلوا شمالاً وجنوباً في قطاع غزة خلال الأشهر القليلة الماضية، إنهم معرضون للهجمات الإسرائيلية أينما ذهبوا، وإنه لا يوجد أي مكان آمن.

(رويترز)

نزوح قسري من رفح (إياد البابا/ فرانس برس)

تونس: مليار دولار كلفة الدروس الخصوصية

تونس ـ **إيمان الحامدي**

كشفت منظمة إرشاد المستهلك التونسية (حكومية) عن تحمّل الأسر التونسية لكلفة عالية نتيجة الدروس الخصوصية، وصلت إلى نحو مليار دولار، مع ازدهار سوق الدروس استعداداً للامتحانات الوطنية التي تجرى في يونيو/حزيران من كل عام.

وكشفت أرقام منظمة إرشاد المستهلك أن ما يزيد عن 1،5 مليون تلميذ تونسي يدرسون في المرحلتين الابتدائية والثانوية يتلقون دروساً، وأن العائلات تنفق نحو ثلاثة مليارات دينار سنويا على تلك الدروس، بمعدل إنفاق يقدر بـ240 ديناراً (77 دولاراً) شهرياً عن التلميذ الواحد، ما أثار جدلاً واسعاً بشأن ارتفاع أعباء الدراسة رغم مجانية التعليم الحكومي.

يقول رئيس منظمة إرشاد المستهلك، لطفي الرياحي، لـ«العربي الجديد»، إن «غالبية التلاميذ يحصلون على الدروس الخصوصية في ثلاث مواد أساسية على الأقل، وقد يصل الأمر إلى خمس مواد في بعض الأحيان، من دون اعتبار لنفقات فترات المراجعة والتأهيل قبل اجتياز الامتحانات الوطنية. اعتمدت المنظمة في تقييمها كلفة الدروس الخصوصية على نتائج دراسة سابقة أصدرها المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، بيّنت أن 67 في المائة من طلاب تونس يحصلون على دروس خصوصية».

وأبرز الرياحي أن «مصاريف هذه الدروس تحوّلت إلى جزء أساسي في تركيبة النفقات الأسرية الشهرية، كما تتأثر كلفتها بزيادة الأسعار والتضخم مسجلة زيادة سنوية تقدر بـ20 في المائة»، ورجّح أن «يتواصل نزيف الدروس الخاصة في ظل غياب الإصلاح التعليمي الشامل الذي يعالج أسباب رغبة الأولياء في حصول أبنائهم على دعم إضافي خارج المدرسة.

كثافة المناهج التعليمية تجعل من الدروس أمراً ضرورياً لدى الأسر التي لا تملك القدرة على دعم أبنائها منزلياً».

يتابع: «ثقل المناهج التعليمية هو بيت الداء، ويتعيّن على السلطات معالجة ذلك تجنّباً لمزيد من الإخفاق المدرسي والتسرب الناجم عن عدم قدرة الطلاب على استيعاب الدروس في الحيز الزمني المخصص لها. أصبح الأولياء مجبرين على الدروس الخصوصية لأن البرنامج التربوي لا ينتهي خلال السنة الدراسية، ونسبة الطلاب الذين يتلقّون الدروس الخصوصية تصل إلى 50 في المائة رغم منعها قانوناً».

وتشكل الأعباء المالية التي تتحملها الأسر لتأمين الدروس الخصوصية مصدر ضغط مادي كبير على موازناتها، وسط مخاوف من تأثير عدم الاقتدار المالي على النتائج الدراسية لأبناء الأسر متوسطة وضعيفة الدخل. ويقدر عدد تلاميذ المرحلتين الابتدائية والثانوية بنحو 2،3 مليون تلميذ، ويصل معدل إنفاق أسرهم السنوي لتأمين الحد الأدنى لدراسة كل تلميذ إلى أكثر من 1600 دينار (516 دولاراً)، في حين لا يتجاوز متوسط أجور موظفي القطاع الحكومي 1380 ديناراً (445 دولاراً).

وكشفت نتائج دراسة سابقة أصدرها المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية في عام 2023، أن 67 في المائة من تلاميذ المرحلة الابتدائية يتلقون دروساً خصوصيّة، و36 في المائة منهم يتلقونها في أماكن مخصصة للدروس، و42 في المائة في منزل المدرّس، و14 في المائة في المدرسة، وخمسة في المائة بمنزل التلميذ، وثلاثة في المائة بمراكز اللغات.

وأبرزت الدراسة أن 83 في المائة من محتوى الدروس الخصوصيّة بالنسبة للمرحلة الابتدائية هي دعم للدروس التي يتلقّاها التلاميذ بالمدارس، و12 في المائة للقيام بالواجبات المدرسيّة، وخمسة في المائة مخصّصة لتقديم نفس الدروس مجدداً. موضحة أن الكلفة الشهريّة للطالب الواحد في المرحلة الإعدادية تبلغ 74,736 دينارا، و120,265 دينارا في المعاهد، وتتضاعف هذه التكاليف في نهاية السنة الدراسية مع قرب الامتحانات. ويعتبر رئيس الجمعية الوطنية للأولياء والتلاميذ، رضا الزهروني، أن «الدروس الخصوصيّة تضرب مبدأ تكافؤ الفرص بين الطلاب، وتزيد تكريس الفوارق بين أفراد المجتمع»، مؤكداً لـ«العربي الجديد»، أن «كلفة الدروس الخصوصية تحوّلت إلى جزء من نفقات الأسر التونسية، وأن حجم الإنفاق يمكن أن يتضاعف إلى ثلاث مرات خلال فترة الامتحانات، والأسر تشكو من صعوبات مالية، لكنها مجبرة على تحمّل كلفة الدروس الخصوصية بحثاً عن تحصيل علمي جيّد لأبنائها».

نشاطات موازية

خلقت ديناميكية سوق الدروس الخصوصية نشاطات موازية، من بينها منصات الدعم الرقمي التي يصل الاشتراك السنوي فيها إلى نحو 1200 دينار، إلى جانب إنشاء بنايات مهيأة للدروس الخصوصية التي يقبل التلاميذ عليها إقبالاً كثيفاً في الفترة التي تسبق امتحانات نهاية السنة، فالأسر تبحث عن أية وسيلة لتفوق ابنائها.

تحقيق

30 يوماً من العزلة

إغلاق معبر رفح يقتل الجرحى والمرضى

زادت أعداد الجرحى وتدهورت أوضاع المرضى في قطاع غزة مع خروج المستشفيات الكبيرة عن الخدمة، ومع تواصل إغلاق معبر رفح أمام الراغبين في العلاج بالخارج سُجل العديد من الوفيات

غزة ـ **امجد ياغي**

يعيش سكان قطاع غزة في عزلة عن العالم منذ أكثر من 17 عاماً بسبب الحصار الإسرائيلي، لكن هذه العزلة تفاقمت منذ بدء الاحتلال عدوانه على القطاع في أعقاب عملية «طوفان الأقصى»، ثم تفاقم مجدداً بسيطرته على محور صلاح الدين «فيلادلفيا» على الحدود المصرية عقب احتلاله وإغلاقه الجانب الفلسطيني من معبر رفح البري في 6 مايو/ أيار الماضي، ليكون بذلك قد حاصر قطاع غزة من الاتجاهات الأربعة.

ومنذ سيطرته على معبر رفح، أي قبل 30 يوماً بالتحديد، يمنع جيش الاحتلال نحو 20 ألفاً من جرحى ومرضى قطاع غزة من السفر للعلاج خارج القطاع، المسجلين في قوائم انتظار السفر التي كانت تضم عدة آلاف يحتجون السفر بصفة عاجلة. وفي مطلع شهر إبريل/ نيسان الماضي، كان عدد الذين يحتاجون إلى السفر أكثر من 10 آلاف جريح ومريض، وكانت تجري محاولات لزيادة أعداد المقبولين، وتسريع الإجراءات، ثم زادت الأعداد مع تصاعد القصف الإسرائيلي وخروج غالبية مستشفيات القطاع عن الخدمة، ومنذ السابع من مايو/ أيار، بات الجميع محروماً من العلاج في الخارج.

توفي محمد الحاطوم (34 سنة) بعد انتظاره أكثر من أسبوع السفر للعلاج من إصابة في القفص الصدري كانت تستلزم عملية جراحية عاجلة، ويقول شقيقه أحمد الحاطوم إنه أصيب في قصف إسرائيلي على مخيم الشابورة، حيث كانوا نازحين إلى هناك، وكان يصعب نقله إلى أي مستشفى بسبب خروج مستشفى أبو يوسف النجار، وهو المستشفى المركزي الوحيد في مدينة رفح من الخدمة.

يضيف أحمد الحاطوم لـ«العربي الجديد»: «أصيب شقيقي محمد بتشوهات كبيرة في القفص الصدري بسبب قوة الانفجار، ما أثر على مجرى التنفس، ونقلناه إلى المستشفى الكويتي لتلقي العلاج، لكن حالته الصحية ساءت بسبب محدودية الإمكانات المتاحة، إذ لم يكن يتلقى علاجاً مناسباً، فالمستشفى يعاني من نقص في كل المستلزمات العلاجية. كان أخي الشهيد يعاني من آلام شديدة، وكان يعلم أن سفره مستحيل رغم حاجته للعلاج في الخارج، والمضاعفات كانت سبباً في وفاته».

يضيف: «كان محمد بريد الحياة، ولديه عزيمة للصمود، لكن الأطباء أخبروني منذ اليوم الأول أنه بحاجة إلى عملية جراحية عاجلة لإنقاذ حياته، وفي ذلك الوقت كان الرأس، إذ تعرض لكسر في الجمجمة كان يضغط على الأعصاب، وكان فاقداً للوعي، وكانت هناك أمال في أن يعيش لو كان المعبر مفتوحاً، واستطعنا نقله للعلاج في الخارج. كنت أحاول غرس الأمل في نفس والدتي، وهي أيضاً حصلت على موعد للعلاج في مستشفى ناصر العام بالقاهرة، وكانت اللجنة الصحية قد منحتنا الأمل بأنها ستعالج في مصر، لكن احتلال المعبر قتل كل الأمال. كانت والدتي تحتاج إلى إجراء عملية قلب مفتوح، وكان يمكن إجراؤها في قطاع غزة في الأوضاع الطبيعية، لكن بسبب الضغط على الطواقم الطبية وخروج المستشفيات عن الخدمة، تم نقل ملفها إلى قوائم العلاج في الخارج، وكانت تنتظر دورها، لكنها توفيت قهراً على شقيقي».

وحسب بيانات المستشفيات والمراكز الصحية في قطاع غزة، فإن ما لا يقل عن 50 من بين الجرحى والمرضى توفوا بينما كانوا ينتظرون موافقات العلاج بالخارج، وبعضهم كانت حالاتهم تتطلب تدخلاً عاجلاً، وآخرون استشهدوا بسبب قلة الإمكانات الطبية المتاحة في القطاع وتداعيات العدوان الإسرائيلي. وينتظر عدد كبير من الجرحى فتح معبر رفح للسفر لتلقي العلاج، ويترقب هؤلاء أن تسفر المفاوضات الجارية عن فتح المعبر بشكل منتظم، لكن هناك الكثير من التخوف من أن يكون للاحتلال الإسرائيلي شروط تتيح له جانباً إدارياً، أو أن يفرض إقامة حواجز عسكرية يمكنه من خلالها أن يعتقل الغزيين كما كان يحصل قبل الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة عام 2005، وعلى غرار ما يحصل مع المرضى والمصابين في الضفة الغربية.

ينتظر جهاد عوض الله (40 سنة) على أمل التمكن من العلاج في الخارج بعد فتح معبر رفح، ويخشى أن يضطر إلى بتر ساقه اليمنى المصابة إذا تأخر ذلك، ويعيش على الأدوية والمسكنات التي لا يمكنها إيقاف الألم. يقول لـ«العربي الجديد»: «هناك التهابات في ساقي، وهي تنتشر، وأخشى عدم فتح معبر رفح قريباً، وأراقب الأخبار محاولاً مواساة نفسي بأن الأزمة ستنتهي، لكني أخاف أن أفقد ساقي خلال الانتظار، فلديّ طفلان أعيلهما».

ونشر المكتب الإعلامي الحكومي في غزة، الأحد، إحصائية جديدة تفيد بوجود أكثر من 11 ألف جريح بسبب القصف الإسرائيلي ومرضى تفاقمت أوضاعهم بحاجة إلى السفر للعلاج في الخارج بشكل عاجل، كما أن نحو عشرة آلاف مريض بالسرطان يواجهون الموت بسبب نفاد العلاج، وكشفت الإحصائية عن إصابة أكثر من مليون شخص بأمراض معدية في قطاع غزة منذ بداية العدوان الإسرائيلي، وأن غالبية تلك الإصابات كانت نتيجة تكرار النزوح، كما ارتفعت أعداد الإصابات بعدوى التهابات الكبد الوبائي الفيروسي إلى 20 ألفاً، ويواجه نحو 350 ألفاً آخرين من أصحاب الأمراض المزمنة خطراً داهماً بسبب منع إدخال الأدوية اللازمة.

ويقول طبيب الطوارئ في مستشفى شهداء الأقصى بمدينة دير البلح، محمد سعيد، إن المستشفى بات الأكثر استقبالاً لحالات الطوارئ وأصحاب الإصابات الأخطر في قطاع غزة بسبب الاستهداف الإسرائيلي لجميع مستشفيات جنوبي القطاع، ومن قبلها مستشفيات المنطقة الشمالية، ما يدفع إلى تحويل كل الحالات المرضية الصعبة إليه، وإن هذا تسبب في ضغوط كبيرة على الطاقم الطبي، وعلى غرف العمليات التي تعمل على مدار الساعة تقريباً، ما استدعى فتح غرف عمليات جديدة ليصبح ممكناً إجراء أكثر من 20 عملية جراحية يومياً.

ويوضح سعيد لـ«العربي الجديد»، أن «المستشفى سجل وفاة عدد من المصابين ممن كانت تصنف إصاباتهم بالخطرة، خصوصاً المصابين في الأعضاء العلوية مثل الرأس ومنطقتي الصدر والجهاز الهضمي، والذين كانت تُجرى محاولات مستميتة لإنقاذهم، لكن الإمكانات محدودة، وحالاتهم تتطلب تدخلاً طبياً أكبر لا يمكن توفيره إلا في مستشفيات خارج قطاع غزة، وعدد كبير من هؤلاء الشهداء كان يمكن إنقاذه لكنهم توفوا، وهناك العشرات حالياً في المستشفى ينتظرون فتح معبر رفح، وحال لم يفتح قريباً، فسيمثل هذا تهديداً لحياتهم.

يتابع: «إغلاق معبر رفح سبب وفيات كثيرة، والغالبية منهم في المنطقة الشمالية، ولا تعلم عنهم الطواقم الطبية شيئاً بسبب الأقصى بمدينة دير البلح، محمد سعيد، خروج مستشفيات الشمال عن الخدمة، وداخل مستشفى دير البلح حالياً حالات لن تتحمل البقاء بدون علاج لفترة طويلة، ونسجل بشكل شبه يومي وفيات. غالبية المرضى يتلقون علاجاً مؤقتاً، وهو لا يقارن أبداً بما يحتاجونه، ونعتمد على المسكنات والمضادات الحيوية والمطهرات وبعض المحاليل الطبية في منع تدهور الحالة المرضية، أو تفاقم الجروح، وفي غالبية الأحيان لا نملك العلاج المناسب، وهناك نقص حاد في المستلزمات الطبية، حتى أن الطواقم الطبية تلجأ في أوقات إلى منح الأدوية المتاحة لحالات دون غيرها، وإجراء مفاضلة بين المرضى والجرحى بسبب محدودية الأدوية المتوفرة».

إمكانات العلاج محدودة في قطاع غزة (أشرف أبو عمرة/ الأناضول)

20 ألفاً من جرحى ومرضى غزة في قوائم انتظار السفر

أكثر من 50 من الجرحى والمرضى توفوا خلال انتظار السفر للعلاج

11,000
العدد التقديري لجرحى ومرضى غزة الذين يحتاجون إلى السفر للعلاج في الخارج بشكل عاجل.

كوابيس الموت والجوع والمرض في الفاشر السودانية

ترسم الأمم المتحدة صورة قاتمة للأوضاع في مدينة الفاشر السودانية، وتؤكد أن الخناق يضيق على السكان الذين يتعرّضون لهجوم من كل الجهات

الخرطوم ـ **عبد الحميد عوض**

تشهد مدينة الفاشر، العاصمة الإدارية لإقليم دارفور وعاصمة ولاية شمال دارفور، معارك ضارية بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع منذ 10 مايو/ أيار الماضي حصدت مئات الأرواح، وخلّفت دماراً كبيراً في المنازل والمنشآت المدنية، وسببت نقصاً حاداً في الغذاء والدواء، مع انعدام المياه والكهرباء والاتصالات الهاتفية، ما دفع كثيرين إلى النزوح.

ولم تتأثر المدينة وحدها بالقتال الذي امتد إلى مناطق أخرى في إقليم دارفور، علماً أن الفاشر مركز للعمليات الإنسانية والمساعدات الغذائية والدوائية التي توزع على بقية المناطق.

ومع استمرار القتال، زادت دول وحكومات ومنظمات دولية وإقليمية تحذيراتها من تدهور الوضع الإنساني في المدينة التي يعيش فيها أكثر من مليوني شخص، بعضهم نزحوا من حرب سابقة اندلعت في إقليم دارفور عام 2003، وكانوا يعتمدون على تقديم منظمات دولية مساعدات إنسانية لهم، والتي خرجت غالبيتها من المدينة بعد اندلاع القتال الأخير قبل نحو شهر.

وقال منسقة الشؤون الإنسانية في السودان، كليمنتاين نكويتا سلامي، إن «المعلومات الواردة من الفاشر تثير قلقاً عميقاً على صعيد الخدمات الصحية السيئة، وتدهور الوضع في معسكرات النازحين». وأبدت أسفها لاستهداف البنى التحتية المدنية الحيوية من أطراف النزاع. أما المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فيليبو غراندي، فوصف التقارير الواردة من مدينة الفاشر بأنها «مروعة». وكتب على منصة إكس: «الهجمات مميتة على المدنيين في الفاشر، والروايات مرعبة عن استهدافهم، والناس خائفون جداً من نقاط التفتيش، لدرجة أنهم لا يجرؤون على الفرار». وطالب بأن «يتوقف العنف المتعمّد ضد المدنيين، واحترام حقهم في الأمان، ووقف إطلاق النار». وحذرت الأمم المتحدة مرات من أن فرصة تجنب حدوث مجاعة في مناطق الصراع تضيق بسرعة، مع بدء موسم الأمطار في شهر يونيو/ حزيران المقبل، ما سيجعل الوصول إلى طرق النقل الحيوية غير ممكن. وكشف تقرير أصدرته منظمة الهجرة الدولية أخيراً نزوح 1500 أسرة من مدينة الفاشر ومعسكر أبو شوك للنازحين، وسط ظروف إنسانية بالغة التعقيد.

واتهم حاكم إقليم دارفور، منى أركو مناوي، قوات الدعم السريع بالتورط في عملية تطهير عرقي عبر تنفيذ قصف عشوائي لأحياء المدينة ومعسكرات النزوح والمستشفيات بهدف تهجير السكان خارج المدينة. وكتب مناوي على «فيسبوك»: «قتل 47 شخصاً، هم 30 مدنياً و17 عسكرياً وجرح 82 غالبيتهم أطفال ونساء، في القصف المدفعي العشوائي للمدينة من قبل قوات الدعم السريع».

تابع: «ارتكبت قوات الدعم السريع أكبر عملية تطهير عرقي في أقصر وقت، بعدما قصفت عشوائياً المنازل والمستشفيات بغرض تهجير الشعب من المدينة وجعلها منطقة أشباح. كما الحال في مدن زالنجي ونيالا والجنينة، من يعتدون على الفاشر هدفهم إبادتها وإخفاء آثارها الحضارية العظيمة من أجل بناء مدينة همجية على أنقاضها».

أيضاً ناقش رئيس مجلس السيادة عبد الفتاح البرهان مع مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة للسودان، رمطان لعمامرة، الأوضاع في الفاشر. وقال لعمامرة بعد الاجتماع: «أصدر مجلس الأمن الدولي والأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس بيانات أكدت ضرورة تفادي أي انزلاق إلى كارثة إنسانية لا تحمد عقباها في مدينة الفاشر، والأمم المتحدة حريصة على حماية المدنيين والتوجه إلى التهدئة وحلّ كل المشاكل القائمة عبر الحوار». يروي سكان في الفاشر قصصاً مأساوية لأوضاع الميدانية السائدة. ويخبر إبراهيم من حي السلام «العربي الجديد» أن قذيفة أصابت منزله، ما أثار رعب أطفاله وزوجته، لذا قرر ترك المنزل بعدما تهدم جزء منه، والبحث عن منطقة آمنة في مركز إيواء يقع غربي المدينة. لكن أسرته لا تزال تشعر بخوف.

ويقول أحمد إسحق لـ«العربي الجديد»: «نعيش مأساة كبيرة تشمل كل الجوانب الحياتية، فالأوضاع غير إنسانية في ظل اندلاع معارك يومية واستهداف القصف المدفعي الأحياء المدنية ومعسكرات النزوح، وتوقف الإمدادات الغذائية نتيجة انعدام الأمن على الطرق وتعمّد مهاجمة القوافل التجارية. وهكذا يعاني المدنيون نقصاً حاداً في الغذاء، فالخروج لتوفير وجبة غذائية واحدة محفوف بالمخاطر».

ويؤكد مسؤول حكومي فضّل عدم ذكر اسمه لـ«العربي الجديد» أن الحكومة تضاعف جهودها لتوفير الضروريات الحياتية، مثل الغذاء والمياه والدواء، وتبذل قصارى ما تستطيع لفعل ذلك، وهي تحث المجتمع الدولي على تقديم المزيد من الإغاثة شرط التزام ضمان وصولها وتجنيبها أي اعتداء.

ويعبّر الصحافي محمد سليمان اتيم المقيم في الفاشر، لـ«العربي الجديد»، عن حزنه على المدينة التي تشهد موجات موت يومية منذ 21 يوماً بسبب قصف قوات الدعم السريع الأحياء الجنوبية الشرقية، مثل السلام والإنقاذ والوحدة وأولاد الريف ومكركا. ولم تسلم من هذا القصف المستشفيات وباقي المؤسسات الخدماتية، والمستشفى الجنوبي هو الوحيد الذي يستقبل المرضى والجرحى حالياً، ويعمل بكل طاقمه الطبي رغم الظروف الأمنية السائدة بفضل جهود السلطات المحلية والخيّرين والشباب وأبناء المدينة في دول المهجر. ويذكر سليمان أن المدينة تشهد حركة نزوح كبيرة من الأحياء الخطرة إلى الأحياء الآمنة أو إلى خارجها، وتحديداً إلى أحياء مليط وكلمندو ودار السلام وودعة وطويلة.

ويشير إلى أن المدينة تواجه أزمات أخرى، مثل نقص المياه الصالحة للشرب وتوقف شبكات الاتصال وانقطاع التيار الكهربائي. ويلفت إلى دعم منظمة أطباء بلا حدود تشغيل مركز صحي يضم أقساماً لإجراء عمليات جراحية، وبنكاً للدم وعيادات للأمراض الباطنية وللنساء والتوليد، في حين لا يتوفر أي مستشفى أو مركز لطب العيون. أما أحمد عبد الله من منظمة شباب من أجل دارفور، فيقول لـ«العربي الجديد» إن «نازحين حاولوا الهرب قُتلوا أو نُهبوا، كما اغتُصبت نساء. لا يمكن وصف الوضع الإنساني في الفاشر بأي عبارات. يزداد تدهور الأمور يوماً بعد يوم نتيجة مهاجمة قوات الدعم السريع قوافل المساعدات الإنسانية ونهبها، وقتل عمال الإغاثة أو اعتقالهم وتعذيبهم». ويحذّر من «تدهور الخدمات الطبية وتدمير الأسواق البسيطة التي تتوفر فيها بعض المواد الغذائية التي يشتريها المواطنون رغم أن أسعارها مرتفعة، فهم مضطرون إلى فعل ذلك من أجل سدّ رمق الأطفال الجوعى والنساء وكبار السن. وهذه الأسواق تتعرض أيضاً لهجمات».

ويعتبر عبد الله أن ما يحدّ من عمليات النزوح هو عدم وجود مناطق آمنة في دارفور، كما أن مدنيين كثيرين حريصون جداً على التمسك بالبقاء في منازلهم. ويشير إلى أنه لا يمكن حصر عدد القتلى، وعدم دفن بعضهم.

ويدعو أحمد عبد الله العالم الخارجي إلى التحرك بصدق وشفافية، والتعاطي بإيجابية مع الأوضاع الإنسانية في الفاشر وكل السودان، والتعامل بحسم مع ما سماها «الليبشيا الإرهابية (قوات الدعم السريع) التي أوصلت جميع السودانيين إلى هذا الوضع الإنساني المزري الذي يقع ضرره الأكبر على الشرائح الضعيفة».

وتزداد الدعوات الأممية والدولية لتجنيب البلاد كارثة إنسانية قد تدفع ملايين إلى المجاعة والموت، جراء نقص الغذاء بسبب القتال الذي امتد إلى 12 ولاية من أصل 18 في البلاد. ومنذ منتصف إبريل/ نيسان 2023، يخوض الجيش بقيادة عبد الفتاح البرهان، و«الدعم السريع» بقيادة محمد حمدان دقلو «حميدتي» حرباً خلّفت نحو 15 ألف قتيل وأكثر من ثمانية ملايين نازح ولاجئ، وفقاً للأمم المتحدة.

أوضاع سكان الفاشر تنذر بالخطر (فرانس برس)

المعلمون يعتذرون عن مراقبة وتصحيح امتحانات الشهادات السورية

تواجه مديريات التربية في المحافظات السورية في نهاية كل عام دراسي، أزمة نقص الكادر التعليمي اللازم لمراقبة الامتحانات وتصحيح الأوراق، مع تكرار اعتذار المعلمين عن القيام بتلك المهمة

الامتحانات السورية بأثر أزمة سنوية (وائل بشارة/ فرانس برس)

دمشق ـ **ليث أبي نادر**

مع اقتراب مواعيد امتحانات المرحلتين الإعدادية والثانوية في المحافظات السورية، تبدأ أزمة سنوية تتعلق بتزايد طلبات الاعتذار من العاملين في قطاع التربية والتعليم عن المشاركة في أعمال مراقبة الامتحانات، وتصحيح الأوراق بسبب عدم توفر وسائل النقل أو الكلفة المرتفعة للتنقل مقارنة بما يتقاضونه من تعويضات، فضلاً عن انخراط بعضهم بالأعمال الحرة أو الموسمية لتأمين مورد رزق يدعم الراتب الشهري المحدود.

يقول مازن أحمد، وهو أستاذ لمادة الجغرافيا مكلف بالتصحيح في مدينة درعا (جنوب) لـ«العربي الجديد»: «تقدمت بطلب اعتذار هذا العام بعد تكاليف النقل التي تكبدتها في العام الماضي، والتي بلغت أكثر من 600 ألف ليرة سورية، ما يعادل راتبي لمدة شهرين، في حين لا يتجاوز التعويض المالي للتصحيح والمراقبة 19 ألف ليرة. مديرية التربية لا تقوم بتأمين وسائل النقل بحجة ضعف الإمكانات، وحاول المدرسون في عدة قرى متجاورة تأمين الوقود لإحدى آليات مديرية التربية طالبين تخفيض قيمة النقل إلى النصف، ولم تتجاوب معهم المديرية».

وتصف مدرسة تاريخ من مدينة أزرع، وزارة التربية بـ«الفاشلة»، وتتهم المدرسة التي طلبت عدم ذكر اسمها، الوزارة بالسعي الدائم لإفقار المعلم وتهجيره، وأحياناً تخوينه، عبر حصاره مادياً ومعنوياً، وحرفه عن الالتزام برسالته الإنسانية، وتقول لـ«العربي الجديد»: «كيف تحدد الوزارة يوم السبت موعداً لامتحانات الطلاب وهو يوم عطلة رسمية، وكيف غاب عنها عدم وجود وسائل نقل عامة في يوم العطلة. مديرية التربية في درعا أجبرتنا على ترك قاعات التصحيح والانتقال إلى قاعات المراقبة يوم السبت الماضي بسبب تأخر المراقبين عن الوصول من بلداتهم».

ويؤكد مصدر في مديرية تربية درعا التابعة للنظام السوري لـ«العربي الجديد»: «في السابق كانت هناك ثلاثة مراكز تصحيح موزعة على جغرافية المحافظة، وكانت مركبات النقل الخاصة بالمديرية تؤمن نقل معظم كادر التصحيح، أما اليوم، ونتيجة ضعف الميزانية وعجز المديرية عن تأمين أبسط احتياجات المدارس، فقد اختزلت مراكز التصحيح من ثلاثة إلى مركز واحد، وهذا يزيد من معاناة الكادر، ويضاف إلى ذلك عدم وجود أية خدمات يتلقاها الكادر أثناء ساعات العمل اليومية، والتي تزيد أحياناً عن ثماني ساعات».

في مدينة دمشق وريفها، أنذرت الوزارة والمديريات جميع المراقبين والمصححين بالإحالة إلى هيئة الرقابة والتفتيش حال التخلف عن أعمال التصحيح والمراقبة، وتوعدت بعقوبات تصل إلى الملاحقة القانونية والفصل. وصدر تعميم من الوزارة لجميع المديريات يؤكد على تطبيق العقوبات بحق كل من يتخلف عن التقيد بالدوام الرسمي أثناء الامتحانات العامة، لا سيما المراقبة والتصحيح، معتبراً أن هذا الاستحقاق واجب وطني يقع على عاتق كل عامل في وزارة التربية، وجزء لا يتجزأ من الدوام الرسمي. وتوعدت وزارة التربية باعتبار العامل المتغيب لمدة 15 يوماً متواصلة، أو 30 يوماً بشكل متقطع في حكم المستقيل؛ وفق القانون الأساسي للعاملين في الدولة، والذي يحرم المدرس من حقوقه في التقاعد.

لا تقوم مديريات التربية بتأمين وسائل النقل بحجة ضعف الإمكانات

توعدت وزارة التربية بمعاقبة من يتخلف عن الدوام أثناء الامتحانات

يقول المدرس عامر زين الدين لـ«العربي الجديد»: «لم نجد طريقة للهجرة، وإلا ما قبلنا بهذا الذل الذي نعيشه في قطاع التعليم. صراحة لم يعد الواجب سبباً كافياً لتحمل هذه المشقة، والقبول بهذا المردود المادي المتدني، وغالباً ما نجبر على المراقبة أو التصحيح خوفاً على فصلنا تعسفياً بعد هذا العمر من الشقاء، وما يزيد من بلائنا هو عدم وجود أي تسهيلات لنقلنا، أو خدمات خلال ساعات المراقبة الطويلة».

في السويداء (جنوب)، يختلف الأمر قليلاً، إذ تشمل المبادرات الأهلية لخدمة الطلاب المتقدمين للشهادتين معظم المدرسين المراقبين والمصححين من أبناء الريف. وما أن حددت مديرية التربية المراكز الامتحانية ومراكز التصحيح حتى تسابقت جمعيات خيرية وأخرى تعتني بشؤون الطلاب، وكذلك مبادرات فردية من أصحاب مركبات النقل العامة، للتبرع بنقل الطلاب والمدرسين مجاناً.

يقول المدرس نضال الحسن لـ«العربي الجديد»: «في كل عام، تبادر جمعيات عدة إلى مساعدة الطلاب في بلدتي الواقعة بالريف الغربي لمحافظة السويداء، وتلك الجمعيات تعتمد على أبناء البلدة المغتربين في توفير النقل للطلاب إلى مراكز الامتحان، وغالباً ما يشمل ذلك المدرسين، وفي هذا العام، فاجأنا أصحاب مركبات النقل بمبادرة نقل جميع الطلاب والمراقبين إلى مراكزهم مجاناً. الأمر ينطبق على معظم بلدات المحافظة، فهناك اهتمام من الأهالي المحافظة بتوفير حاجة طلاب المدارس، على العكس تماماً من وزارة التربية».